بيان

وفد دولـــة قطـــر

تلقيـه

سعادة السفيرة علياء أحمد بن سيف آل ثاني

المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

أمـام

اللجنة السادسة

حـول

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

٧ أكتوبر ٢٠١٤

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

أود بداية أن أتقدم لكم وللسادة أعضاء المكتب بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة السادسة، متمنين لكم النجاح في هذه المهمة، ومؤكدين لكم تعاون وفد دولة قطر

[redacted]

تقريره القيّم والوافي.

السيد الرئيس،

لقد شهد العالم خلال السنة المنصرمة أحداثاً مأساوية يرفضها الضمير الانساني

[redacted]

نتيجة لتزايد الأعمال الإرهابية بشكل غير مسبوق، وتنامي المنظمات الإرهابية العابرة للحدود. وفي الوقت الذي تتسارع الخطى لاستئصال الإرهاب ومعالجة جذوره ومسبباته، فإن هذا التهديد الخطير الذي بات يشكله الإرهاب للسلم والأمن الدوليين، يستدعي المزيد

[redacted]

ومن هذا المنطلق، أتت الدعوة لعقد مؤتمر دولي يهدف إلى مناقشة ووضع تعريف للإرهاب. وفي هذا الصدد، فإننا نكرر الدعوة إلى عقد هذا المؤتمر، وذلك في إطار دعمنا لجميع الجهود التي تهدف إلى توحيد الرؤى بشأن مختلف جوانب آفة الإرهاب.

السيد الرئيس،

إن وفد بلادي، وإذ يتحدث في إطار هذا البند، فقد أكدت التجربة الماضية بأن سياسة الاستبداد والفظائع التي ترتكبها الأنظمة الديكتاتورية والمستبدة ضد الشعوب التي

تتطلع الى الحرية والحياة الكريمة والعدالة الاجتماعية، ساهمت في خلق الظروف المواتية لقيام المنظمات الإرهابية، والتالي تكون الشعوب هي الضحية نتيجة الإرهاب الذي

تمارسه تلك الأنظمة ضد أي معارضة أو المنظمات الإرهابية التي

تمددها ونموها تلك الأنظمة الديكتاتورية. كما أن ربط الإرهاب بدين معين أو مذهب أو عرق باتَ يُشكّل ذخيرة للمنظمات المتطرفة لغسل عقول البسطاء والشباب وتجنيدهم للانضمام لهذه المنظمات، وها نحن اليوم نشهد ارتكاب المجازر واستخدام وسائل الترهيب والتعذيب من المتطرفين من مختلف الأديان والمذاهب، وعليه فإن إضفاء صفة الإرهاب

السيد الرئيس،

[redacted]

أما على المستوى الوطني، وفي إطار تشديد الحملات الدولية ضد التنظيمات الإرهابية، أصدر حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، في شهر سبتمبر المنصرم، تشريعات جديدة تتضمن حظر الاستخدام غير المشروع للوسائل الإلكترونية لأهداف على صلة بالإرهاب، وكذلك تنظيم عمل الجمعيات الخيرية وبما يحول دون إساءة استخدامها لغرض تمويل الإرهاب.

السيد الرئيس،

انطلاقاً من الدور المناط بالمؤسسات القضائية الوطنية في مكافحة الإرهاب، تُواصل دولة قطر من خلال اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال التعاون والتنسيق مع المؤسسات القضائية الاقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، نرى أن تدريب وتأهيل القضاة والمحققين، وتعزيز شبكة التعاون القضائي في مكافحة الإرهاب والجريمة على المستويين الإقليمي والدولي سيساهم في دعم الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، وتعزيز سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي.